

Distr.: General
2 March 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الحادية والعشرون

محضر موجز للجلسة ٤٣٩

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غونزاليس

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي لنيبال (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records .Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي لنيبال (تابع) (CEDAW/C/NPL/1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد نيبال إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيد شاكي (نيبال): قال، في معرض الرد على أسئلة أعضاء اللجنة، إن "ملوكي عين" (القانون العام) القائم على أساس مدونة قوانين نابليون وعلى أوجه التمييز الطبقي والجنسي، كان حتى عام ١٩٦٣ قانون نيبال الوحيد المدون. وقد بذلت جهود لحذف ما في "ملوكي عين" من نصوص تنطوي على تمييز في عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٥ بمناسبة السنة الدولية للمرأة، وفي عام ١٩٨٦، في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد أسفرت إقامة حكومة ديمقراطية وبرلمانية عام ١٩٩٠، عن إبرام كل اتفاقيات حقوق الإنسان تقريباً، بما يشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد شهدت الأعوام الأولى للديمقراطية إعداد تشريع لحقوق الطفل والعمل ونقابات العمال وحقوق الإنسان؛ إلا أن التقدم تباطأ من جراء حل البرلمان عام ١٩٩٣ وزعزعة استقرار الحكومة. ولهذا، وكما أشار إليه أعضاء اللجنة، استمر التمييز، بما شمل مجالي حقوق الملكية والميراث.

٣ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أنشئت وزارة المرأة والتأمين الاجتماعي، بغية التصدي للتمييز بين الجنسين وتنفيذ أمر صادر عن المحكمة العليا بتحديد جميع القوانين المنطوية على تمييز وتعديلها في غضون عام واحد. وفي هذا الصدد، جرت صياغة قانون، رفدته بعض المنظمات غير الحكومية بإسهامها، ولكن ليصبح غير فعال بعد حل

البرلمان مرة ثانية عام ١٩٩٨. ويقوم حالياً فريق عمل مكون من ناشطات ومحامين وممثلين لمنظمات حكومية ومنظمات غير حكومية، معينين في نطاق وزارة المرأة والتأمين الاجتماعي، بصياغة قانون جديد، أخرى بأن يحظى بقبول البرلمان، في عهد حكومة الأكثرية الحالية.

٤ - ثم قال رداً على سؤال آخر إن عجز الحكومة عن اتخاذ قرار حازم بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد حال دون إنشاء اللجنة؛ وأعرب عن أمله في أن تظهر قريباً إلى حيز الوجود. وذكر أن هناك قيد الإعداد الآن مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة وطنية للمرأة.

٥ - وقال بصدد المتاجرة بالنساء إنه، منذ نشر التقرير تضخم عدد الـ ١٠٠ ٠٠٠ نيبالية في مواخير الهند، مرتفعاً إلى ٢٠٠ ٠٠٠. وأصول هذا الاتجاه تعود إلى مجتمع نيبال الإقطاعي، عندما كانت تؤخذ نساء منطقة الهضاب إلى قصور كاتمندو لتعمل خادماً منازل. وعندما انهار ذلك الإقطاع عام ١٩٥١، هاجرت الأسر إلى الهند وأخذت خادماً، ولكن لإطلاق سراحهن في أوقات الضائقات المالية. وانتهى الأمر بهذه الخادقات في بيوت الدعارة. وهذه العملية مستمرة حتى الآن؛ ولم تُحْمَلْ على محمل الجد إلى السنة الدولية للمرأة عام ١٩٧٥، حين أدرجت الحكومة نصوصاً لحماية المرأة في القانون العام. غير أن هذا القانون ثبت، بالإضافة إلى قانون من عام ١٩٨٦، ينص على عقوبة سجن ١٥ عاماً للمتاجرة بالنساء - ثبت أنهما بلا جدوى، وذلك بسبب الأمية المتفشية في صفوف الضحايا، التي كانت غير قادرة على تقديم شكوى. وعلاوة على ذلك، تتراد المتاجرة باطراد. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أبرمت نيبال اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير (الفقرة ٧٢ من الوثيقة CEDAW/C/NPL/1). والمرجو أن تُتخذ تدابير أخرى لمنع

٨ - واستطرد قائلاً إن الخطة التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠٠) تؤكد الحق في التعليم وتعزز المساواة بين الجنسين على كل صعيد، وخاصة في التعليم الأساسي، الابتدائي وغير الرسمي. ويبلغ مجموع الطالبات في جامعات الدولة ما يناهز ثلث مجموع الطلاب المسجلين، البالغ عددهم ٥٢٨ ١٥٤ طالبا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٣٠٠٠ طالبة مسجلة في جامعات القطاع الخاص. أما مسألة التعليم المجاني الإلزامي، فقال بصدها إن حكومته ملزمة بتوفير التعليم المجاني حتى أعلى مستوى ثانوي، لكن دستور نيبال لا ينص على شيء بشأن التعليم الإلزامي. غير أن هذا التعليم قائم في بعض البلديات على أساس تجريبي. وتوزع الكتب المدرسية مجانا على التلاميذ الذكور والإناث معا حتى الصف الخامس، ويمنح العديد من المنح الدراسية بغرض تشجيع الإناث على الالتحاق بمدرسة. وفي الأعوام الخمسة الماضية، خصصت للتعليم نسبة ١٤ في المائة تقريبا من ميزانية نيبال، ذهب ٨ في المائة منها إلى التعليم الابتدائي والأساسي، و ٦ في المائة إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي.

٩ - واستفاض قائلاً إن نسبة كبيرة من الميزانية السنوية تُنفق على مرافق الصحة. وكما بينت الخطة التاسعة، يؤكد ما للحكومة من سياسات صحية المساواة في الانتفاع بالخدمات الصحية على أساس الإحالة، التي تبدأ على صعيد لجنة تنمية القرية. وبرنامج الأمومة السليمة هو من برامج الأولوية، وهو مدعوم من الجهات المانحة، ويعمل به في ١١ محافظة، ويرتقب توسيع نطاقه عما قريب. وهدفه هو تخفيض معدل وفيات الأمهات من ٤٧,٥ لكل ١٠٠٠ امرأة إلى ٤٠ لكل ١٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٢، بفضل تحسين الرعاية الصحية قبل الولادة وخدمات تنظيم الأسرة. وتقوم منظومة التوليد الصحي المحلية على ١٣٧ مؤسسة، منها ٧٤ مستشفى محليا و ١٧ مركزا صحيا و ١٢٠ مركزا للصحة الأولية، على صعيد الدوائر الانتخابية، و ٧٣٦ نقطة

المتاجرة بالبنات والصبيان. بمناسبة مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، المقرر عقده في كاتمندو في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أنشأت وزارة المرأة والتأمين الاجتماعي مركز الاعتماد على الذات والتأهيل لضحايا البغاء، وتعمل عدة منظمات غير حكومية على مساعدتهما. وفضلا عن ذلك، يقدم معهد الشرطة تدريبا في مجال حقوق الإنسان، كما أن إدارة الشرطة أنشأت وحدة خاصة للتصدي للمتاجرة والبغاء، الذي تفاقم بازدهار السياحة.

٦ - ثم انتقل إلى موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة، فقال إنه كان في البرلمان السابق سبع ممثلات بين النواب في المجلس النيابي وست في الجمعية الوطنية. وفي أيار/مايو ١٩٩٩، انتُخبت ١٢ امرأة عضوات في مجلس النواب؛ أما عدد الممثلات في المجلس الوطني، فسوف تحدده انتخابات مقبلة. وينص قانون الحكم الذاتي المحلي على وجوب شغل النساء ٢٠ في المائة من وظائف الهيئات السياسية المحلية. وما فتئت مجالس الحراسة ولجان تنمية القرى (الفقرة ٣ من الوثيقة CEDAW/C/NPL/1) والبلديات ولجان تنمية المحافظات تضم نساء، فقيرات في حالات كثيرة. ويبلغ مجموع النساء الممثلات في هيئات سياسية محلية ٤٠٠٠٠ امرأة.

٧ - ومضى يقول إن موظفي الخدمة المدنية يناهز عددهم ٩٨٠٠٠ من الذكور و ٧٠٠٠ من الإناث، وهؤلاء هن بصورة رئيسية من المستويات الوظيفية الدنيا. وبموجب تعديل ١٩٩٨ لقانون الخدمة المدنية، سُمح للإناث بالتقدم بطلبات حتى سن الـ ٤٠، مقابل ٣٥ عاما لمقدمي الطلبات الذكور؛ وفترة الاختبار في الوظيفة للنساء هي ستة أشهر، بدلا من سنة كاملة تُطلب للرجال؛ كما أن المرأة تصبح مؤهلة للترقية قبل عام من الحد الأدنى المقرر كفترة خدمة للرجل. وتُمنح موظفات القطاع العام إجازة أمومة لمدة ٦٠ يوما. ولم يتم بعد تقييم تأثير هذا التعديل.

ومحاكم الاستئناف ولا وجود لأية قاضية في المحكمة العليا. وليس ثمة من نص دستوري على أن يضم مجلس القضاء نساءً، وهو مكون من كبير القضاة وقاضيين آخرين من كبار القضاة ووزير القانون والعدل وأحد فقهاء القانون. غير أن النساء يُعيّن أحياناً خبيرات قانونيات. وردا على سؤال آخر، أكد أن نظام القانون الجنائي سيعاد النظر فيه على يد لجنة إصلاح القانون في نيبال. أما نظام الطلاق، فقال بصده إن للمرأة حق حضانة أطفالها وتلقي النفقة لمدة خمس سنوات بعد الطلاق، إلا إذا تزوجت من جديد.

١٣ - ثم أوضح أن نظام الصداق، وإن كان قد مُنع العمل به باكرا، أي منذ عام ١٩٧٦، فهو لا يزال مشكلة خطيرة في المنطقة الجنوبية من القطر. وهناك حالة أخرى، تتوافر قوانين لتنظيمها ولكن الممارسة درجت على التمييز، هي مشكلة تسجيل الطفل المولود لأم غير متزوجة. وبمقتضى أحكام قانون الطفل لعام ١٩٩٢، يجوز تسجيل الطفل إما من قبل الأب أو الأم، ويُعطى اسم الأم إذا كان الأب مجهولاً. غير أن المسؤولين عن السجل المدني يصرون، في الممارسة العملية، على معرفة جنسية الأب. والحاجة تدعو إلى برامج لإثارة وعي موظفي القطاع العام وعامة الجماهير. وينص القانون أيضاً على تسجيل الزواج، وإن لم يكن ذلك بصورة إلزامية. ولا يحول عدم التسجيل دون الاعتراف بالأولاد أو الزيجات، لكنه بلا شك يزيد من صعوبة السيطرة على المتاجرة بالبنات والنساء، وهي مهمة تزيد من صعوبتها فعلاً حدود نيبال المفتوحة على مصراعيها تقريباً. وعدم توافر الإحصاءات هو عائق في سبيل عدة برامج، وتبذل الحكومة جهودها لتعزيز التسجيل.

١٤ - ومضى يقول إن من الأهداف الرئيسية للحملة الرامية إلى تعيين أنثى واحدة على الأقل كمعلمة في كل مدرسة ابتدائية زيادة عمالة المرأة وتشجيع الإناث على الاشتغال بالتعليم. أما بالنظر إلى الإجهاد، فإن مشروع

صحية على صعيد "الإلاكه" و ٣١٩٠ نقطة فرعية على صعيد الحراسة. أما بصدد مشاركة المرأة في قطاع الصحة، فقال إن هناك ما يتجاوز ١٢٠٠٠ قابلة تقليدية وأكثر من ٤٦٠٠٠ متطوعة للخدمة الصحية المجتمعية و ٣١٨٩ مرشدة صحية في مجال صحة الأم والطفل.

١٠ - وانتقل إلى مسألة الإجهاد الطبيعي مقابل إجراء عملية للإجهاد، فقال إن هذا الإجهاد المصطنع يوصف بالإجرام في نيبال؛ ولا يجوز إجراء عملياته إلا في حال كون حياة الحامل معرضة للخطر. وقد فشلت جهود شتى بُذلت لتحرير التشريع الخاص بالإجهاد في البرلمان السابق. ولم يحن بعد أوان معرفة مصير مشروع القانون المعروض على البرلمان الحالي، الذي يجعل، إن أُقر، من سفاح القربى والاغتصاب واحتمال حدوث عيوب ولادية مبررات كافية لإجراء عملية الإجهاد أيضاً. وقال، رداً على سؤال آخر، إن ١٠٣ أطفال سُجنوا، في أواخر تموز/يوليه ١٩٩٧، مع أمهاتهم اللواتي أدانتهم المحاكم بقتل أولادهن. ولم تتكامل الحملات الرامية إلى زيادة استخدام موانع الحمل بالنجاح بسبب الأمية والمحرمات الاجتماعية.

١١ - أما بالنظر إلى المسألة المتصلة بالمرأة والتنمية، فقال إنه أنشئ مصرف للتنمية الريفية عام ١٩٩١، كان قد افتتح ١١٥ فرعاً، في أواخر ١٩٩٨، ودفع ما يناهز ١,٥ مليار دولار قروضا لريفيات وإناث في عوز. وعن طريق هذا المصرف، يمكن للمرأة الريفية الحصول على اعتماد/قرض صغير لممارسة نشاط مدرّ للدخل. وقد سعى إلى دمج المرأة في التنمية أيضاً برامج تنمية قطاعية في ٢٥ محافظة عام ١٩٩٨، وهذا الدمج هدف مستديم للمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

١٢ - ثم انتقل إلى مسألة مشاركة المرأة في الهيئة القضائية، فقال إن هناك حالياً ست قاضيات في محاكم المحافظات

لتصبح ثلاث سنوات سَجْن. وممارسة تكريس الفتيات لإله أو لآلهة لتعمل الواحدة منهن بغيا في الهيكل (دويكي) لا تزال شائعة، لكنها أيضا آخذة بالتراجع. ومنذ أن جعلها قانون الطفل الصادر عام ١٩٩٢ غير مشروعة، لم يبلغ إلا عن عدد قليل جدا من الحالات. والمنح الدراسية هي أداة أخرى لمكافحة هذه الممارسة. والممارسة التقليدية القائمة على خدمة الإلهة "كوماري" تنحصر في وادي كاتمندو، كما أن التطير الذي كان يمنع فتيات كوماري سابقا من الزواج في فترة متأخرة من العمر لم يعد شائعا في الفترة الراهنة. ومن جهة ثانية، انخط امتهان نساء طبقة "بادي" الغناء أو الرقص أو الموسيقى فصار بغاء مكشوفاً. وتدير الحكومة والمنظمات غير الحكومية برامج تستهدف نساء "بادي" لمساعدتهن على استنباط طرق جديدة لكسب العيش. وهناك أيضا برامج جارية، وبرامج مقترحة في الهيئة التشريعية للمساعدة على تطوير طبقة الداليت (المنبوذين).

١٨ - ثم بين أن العنف المنزلي لهُوَ مشكلة خطيرة في نيبال. والحكومة تعمل على مشروع قانون جديد، خاص بالعنف المنزلي، بالتعاون قِيم مع بعض المنظمات غير الحكومية، التي تقدم معلومات ارتجاعية على مستوى القاعدة العريضة. ومن المؤسف أن العنف المنزلي تعتبره الضحايا طبيعياً بحكم التقليد، وكذلك مرتكبوه والمجتمع عامة، ولذا لا يتم الإبلاغ سوى عن حالات قليلة. والأمية هي عقبة أخرى تحول دون إبلاغ المرأة عن ذلك. ولا بد أن تحسّن من هذه الحالة محكمة الأسرة المقترح إنشاؤها.

١٩ - السيدة تايّا: قالت إن ألحّ عمل يتعين أن تقوم به حكومة نيبال هو تغيير القوانين الكثيرة المنطوية على تمييز، لا سيما ما يتعلق منها بالاستتجار والميراث والجنسية والإجهاض. وليس الأمر أن هذه القوانين منافية للدستور وحسب، بل إن المحكمة العليا في نيبال تجدها أيضا غير متسقة والدستور. وعلى هذا، وبدلاً من أن تعلن هذه

القانون المعروض على البرلمان منافي، باعتراف الجميع، للدستور في أنه يقتضي موافقة زوج المرأة المتزوجة أو أبوي المرأة غير المتزوجة. أما بالنظر إلى الحماية من العنف والتحرش الجنسي في أماكن العمل، فإن قانون العمل ينص على الصحة والسلامة في العمل الصناعي، ولكن يجدر التذكير بأن ٩٠ في المائة من العاملات تمارس العمل الزراعي؛ والعاملات في الصناعة يمثلن فئة جد صغيرة. وليس هناك حالياً إحصاءات أو دراسات متاحة عن الصحة العقلية للمرأة في نيبال أو لسوء استعمال المرأة للتبغ أو المخدرات، لكن الحكومة ستؤكد من تضمنين التقرير المقبل معلومات من هذا القبيل.

١٥ - وتابع يقول إن من الصعب تحديد مواعيد نهائية مستهدفة لسنّ التشريع المناهض للتمييز، الذي اقترحه فريق عمل الناشطات والمحاميات، الذي أنشأته وزارة المرأة والتأمين الاجتماعي، لأن وضع القوانين هو من اختصاص البرلمان، كما أن ثمة مشاريع قوانين قدمت فيما مضى ولكنها مُنيت بالفشل. ولكن الحكومة تتمتع، منذ الانتخابات الأخيرة، بتأييد الأكثرية وأملها كبير في أن تتمكن من وضع تشريع خاص يتناول فيما يتناول مسائل العنف المنزلي والميراث وإنشاء محكمة للأسرة.

١٦ - وأشار إلى أن رئيس الوزراء نفسه يترأس حالياً وزارة المرأة والتأمين الاجتماعي، ولكن وزيراً سيعيّن بعد بضعة أسابيع، ولا شك في أنها ستكون امرأة. وقد بلغ عدد الوزارات، في إحدى الوزارات المشكلة مؤخراً، الأربع.

١٧ - واستطرد قائلاً إن بعض الممارسات التقليدية الضارة بالنساء آخذ بالانحسار. فتعدد الزوجات، الذي كان سائداً عندما صدر قانون باعتباره غير مشروع، آخذ بالتقلص. وإذا تدرك الحكومة أن عقوبة السجّن شهرين التي تُفرض حالياً ليست إلا رادعاً طفيفاً، فإنها تقترح تعديل العقوبة،

والتعليمية المتاحة للأطفال الذين يعيشون في السجون مع أمهات ينفذن حكما بالسجن وهو، لكثيرات، بسبب الإجهاض.

٢٢ - السيدة شوب - شلنغ: قالت إنها تشكر وفد نيبال على حصافة أجوبته. ومن الجلي أن في نيبال وعيا بقضايا المرأة وبما يواجه المرأة من مشاكل، وكذلك بطول الشوط الذي لا يزال عليها أن تقطعه قبل التوصل إلى التنفيذ الكامل للاتفاقية. والجهود المبذولة في هذا السبيل جديرة بالثناء. وأبدت أملها في أن تتمتع الحكومة بما يكفي من استقرار سياسي يمكنها من تحقيق الإصلاحات اللازمة.

٢٣ - ثم أبدت قلقها إزاء تجريم الإجهاض. وقالت إن الماعدة بين الولادات حق إنساني. ومشروع قانون الإجهاض مفرط في ضيقه بوضعه القائم؛ ورغم أنه لا ينبغي تشجيع الإجهاض كوسيلة لمنع الحمل، فيجب ألا تتعرض حياة المرأة للخطر بعمليات إجهاض غير مأمونة أو بالإفراط في الولادات. ومن الأمور الأساسية ترويج استعمال موانع الحمل، لكنها عملية بطيئة تقتضي في آن معا الوقت اللازم لتحسين إلمام الجماهير عامة بالقراءة والكتابة، والأموال اللازمة للحصول على وسائل منع الحمل لمن يستخدمها. وبالمنااسبة، يمكن التماس مساعدة دولية في إعداد برامج لمنع الحمل، لا تعتمد بشدة على معرفة القراءة والكتابة. وبطبيعة الحال، لا بد، على المدى البعيد، من تعزيز التعليم. وما لم تكن المرأة النيبالية تتمتع بصحة جيدة، ولا تنوء بعبء الأطفال، فلن يمكنها تحسين قدرتها على الكسب، ولن يستطيع وضع حد للمتاجرة إلى أن تفعل هذا. وفي غضون ذلك، أظهرت الخبرة المكتسبة في بلدان أخرى أن النساء ستسعى إلى الإجهاض، بصورة قانونية أو غيرها؛ وتجريم الإجهاض لن ينتج عنه إلا تفاقم الحالة. وحثت الحكومة على أن تلقي نظرة عن كثب على ممارسات البلدان

المحكمة بطلانها أساسا، اكتفت بإصدار أمر للحكومة بتعديل القوانين مع احترام الأعراف المتأصلة جذورها. ومما يؤسف له أن المحكمة العليا لم تتصرف بجرأة أكبر. وعلى ذلك، فمن واجب الحكومة أن تعمل على امتثال قوانين البلد للاتفاقية.

٢٠ - وأضافت أن النقطة الثانية في كلمتها تتصل بحق المرأة في التعليم. فأخطر مشكلة في نيبال هي الفقر. وصحيح أن البلد صغير وحيثيس البر، لكنه كان، في القرون الوسطى، بلدا مزدهرا. وبالتالي ففقره هو من صنع الإنسان، أي أنه نتيجة لاكتظاظه بالسكان، وإزالة الأحراج وتلوث المياه وحسب، بل أيضا نتيجة لتدني مستوى منزلة المرأة الاجتماعية فيه. وبرنامج الحكومة للتعليم الابتدائي الأساسي، الذي تم اعتماده عام ١٩٩٢، جدير بالثناء، لكنه لم يستفد منه حتى الآن إلا عدد قليل نسبيا من الإناث. ومعدلات الأمية مروعة، وتُمنع الأميات من المشاركة في برامج التدريب المهني. وكذلك الثغرة بين الجنسين في التعليم، فهي صارخة. ولا بد من اتخاذ أربعة تدابير حاسمة، هي: التعليم الإلزامي المجاني لكل البنات؛ وتنقيح المقررات الدراسية؛ وتدريب الجيل الجديد على المهن والمهارات؛ وتعزيز إمكان الانتفاع بتعليم غير مُقَوَّلَب. وذكرت أنها لم تجب عن طلب تقدمت به للحصول على معلومات بصدد ما خُصص للتعليم من نسبة مئوية في الميزانية الوطنية، عاما بعد عام، مقابل السنوات السابقة لعام ١٩٩٢، وهي ترجو أن تراها في التقرير القادم.

٢١ - السيدة أبাকা: قالت إنها تتعاطف من الأعماق مع نساء نيبال، وخاصة من هن في سن الإنجاب، اللواتي يواجهن مشاكل صحية رهيبة. وهي تتطلع للوقوف على معلومات بشأن صحة المرأة العقلية، خاصة عن الاكتئاب، في التقرير المقبل. وعلاوة على ذلك، يؤثر مصير المرأة تأثيرا بالغا في أطفالها. وبودها لو تعرف، مثلا، ما هي المرافق الصحية

يكون هناك برنامج عمل لتطوير المواقف المقولبة الشائعة، بتحدي التقاليد الخاصة بثقافة البلد. ولا بد من تضافر الجهود لإحداث تغيير حقيقي في طريقة تفكير الناس؛ ويجب أن يبدأ هذا المسار بإثارة الوعي - على صعيد المجتمع المحلي، في أوساط أناس كالمعلمين والمرشدين الصحيين والمشتغلين بالإعلام. وينبغي أن تستهدف حملة التثقيف النساء فضلا عن الرجال، ولا بد أن تبدأ في أولى مراحل المدارس الابتدائية: فلن تصبح الاتفاقية حقيقة واقعة في نيبال إلا بهذه الطريقة.

٢٧ - السيدة عويج: قالت إن وفد نيبال أظهر حسن النية إزاء قضية النهوض بأوضاع المرأة، ولكنها لا تزال غير مقتنعة بأن الإرادة السياسية لإحداث تغيير حقيقي موجودة. وحالة المرأة في نيبال تذكر بعصور أصبحت في ضمير الماضي، وعلى أعتاب القرن الحادي والعشرين، من غير المقبول تماما أن تموت أعداد كبيرة من النساء بعد عمليات إجهاض أو توليد. ومع أن الحكومة حسنت مؤخرا إجازة الأمومة للعاملات في الخدمة العامة، فمن الصعب اعتبار هذا ردا على المشكلة، وقالت إنها تثق بأن الحكومة ستكفل تنفيذ التدابير الإضافية التي أشار إليها ممثل نيبال على جناح السرعة.

٢٨ - وأضافت أن من المدهش أن يقال لنا إن نساء نيبال لا يتذمرن عندما يتعرضن للعنف: فما من كائن بشري يستطيع أن يستخف بالعنف أو الاغتصاب إلا إذا كان قد تربى على قبوله كحدث طبيعي. وأبدت أملها في القضاء على العنف ضد المرأة بأسرع ما يمكن، سواء أكان في المجتمع أم في أوساط الأسرة، وسواء أعزونه إلى تشريع قمعي أم لا.

٢٩ - وأبدت أسفها فيما يتصل بحالة نيبال الاقتصادية، هذه الحالة التي وضعها جميع الأعضاء موضع الاعتبار عند تقييمهم الحالة فيها. غير أن المرأة ينبغي أن تعامل بما هي عليه، أي بصفاتها المورد الحقيقي والعامل الأساسي من

الأخرى وعلى صكوك حقوق الإنسان الأخرى، فتعيد صياغة مشروع القانون بما يتفق وأفضل النماذج.

٢٤ - السيدة خان: شكرت الوفد على جهوده الشجاعة للإجابة عن أسئلة كثر عددها. وحثت حكومة نيبال على ألا تستسلم لإغراء واسع الانتشار في المنطقة، مما يشمل بلدها، هو إلقاء لائمة الفشل على الفقر والأمية والتقاليد، بدلا من عدم الالتزام بتغيير القوانين والأوضاع. وعلى سبيل المثال، ليس نظام المهر مجرد تقليد اجتماعي مؤسف، بل هو سبب رئيسي من أسباب العنف، وأحيانا موت الزوجة، يجب محاربه. وفي قضية المتاحرة بالنساء والفتيات، يسهل إلقاء اللوم على انفتاح الحدود والممارسات التقليدية، في حين أن ما يلزم هو نهج بشقين، أولهما إعادة النظر في التدابير التشريعية القائمة لضمان كونها سليمة؛ وثانيا، إجراء حملة شاملة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بغرض تطوير مواقف الناس. وقد ألقى اللوم على الديانة الهندوسية بالنسبة لعدة علل اجتماعية، ولكن أحرز في الهند - وهي مهد الهندوسية - تقدم ملموس عن طريق الإنفاذ الحازم للقانون.

٢٥ - ثم قالت إنها تود تهنئة نيبال على حركة المنظمات غير الحكومية النسائية، النابضة بالحياة. وقالت إنها على ثقة بأن هذا الدعم الشديد والالتزام الكافي من قبل الحكومة سيحدثان تحسينات كبيرة سيعلن عنها في التقرير التالي.

٢٦ - السيدة فريير: قالت إن من الواضح أن ثمة عدة عقبات كأداء في سبيل تنفيذ الاتفاقية في نيبال وإن النساء فيها يعانين من عدة أوجه من التمييز على أوسع نطاق. لذا، يجب أن تتخذ سلسلة طويلة من القرارات الحكومية لا تستهدف تغيير التشريع وحسب، بل تغيير ممارسات متجذرة في أعماق المجتمع أيضا. ولتحقيق ذلك، يجب أن تتحول الإرادة السياسية التي عبر عنها وفد نيبال إلى إجراءات متعينة للنهوض بالمرأة. ويجب، قبل كل شيء، أن

الخمس لولايتها، فستسوي كثيرا من المسائل التي أثارها اللجنة ما لم نقل جميعها.

٣٣ - ثم انتقل إلى التعليم، فقال إنه حاسم بالنسبة لوضع حد للفقر بجميع أنواعه لا للمرأة وحسب. والتعليم في المدارس مجاني إلى الصف التاسع، وسيكون إلزاميا حتى الصف الخامس بحلول عام ٢٠٠٢. وهناك بعض برامج التدريب المهني، لكنها غير متاحة في كل مناطق المملكة. واستذكر تاريخ عزلة نيبال الطويل: فلم تُنشأ وصلات الطرق مع الهند لأول مرة إلا عام ١٩٥٩، ومنذ ١٩٦٣ صارت هناك طرق تصل نيبال بمنطقة التبت في الصين. وكان يتعين على طلاب العلم الرحيل إلى الهند للدراسة، إلى أن تأسست جامعة عام ١٩٦٠. ولا يزال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور هزيلا، ولم تبدأ البنات في تلقي التعليم إلا في عام ١٩٨٦.

٣٤ - وأوضح أن نيبال لم تفتح سياسيا على العالم الخارجي إلا ابتداء من عام ١٩٩٠، بدستورها الجديد وديمقراطيتها البرلمانية وتعديتها السياسية. وخلال تلك الفترة، أبرمت كل الاتفاقيات الرئيسية تقريبا بدون تحفظ، وهذه خطوة غير مألوفة بالنسبة لبلدان المنطقة. وقد انعكس إبرام الاتفاقيات في تعديلات القانون التي تمت في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. غير أنه مرت بعد ذلك خمس سنوات من الاضطراب السياسي والتأزم والشلل، عجزت الحكومة خلالها عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. على أن نيبال تسير في الاتجاه الصحيح. وتبلى منظماتها غير الحكومية بلاء حسنا، بمساعدتها الحكومة في المناطق التي لا يمكنها الوصول إليها وتزويدها بالمعلومات.

٣٥ - وبين أن الصحة الإنجابية لا تزال مشكلة كبيرة. وأشار إلى أن بلده، في عام ١٩٦٠، لم يكن فيه إلا مستشفى واحد. وحاليا غدا فيه ٢٦ مشفى، والعدد المستهدف

عوامل التنمية، إن حصل هذا، فستسحق فرصة فعلية لتقديم المرأة في نيبال.

٣٠ - السيدة فنغ كوي: قالت إن بوسعها أن تتفهم فعلا ما يواجهه حكومة نيبال من صعاب: فتقاليد البلد التي تقادم العهد بما تعني أنه لا يمكن تغيير أوضاع المرأة فيها بين عشية وضحاها. واقرحت أن تضطلع الحكومة بمشروع طويل الأجل لتخفيف وطأة الفقر وتحسين ظروف المرأة في الريف، وهي تقوم بمعظم الأعمال في المناطق الريفية. ولاحظت في هذا الصدد أن الحكومة، رغم أن لديها ميزانية للمشاركة الريفية، ولجانا قروية وأعضاء ريفيين في البرلمان، فلا ميزانية لديها للنساء في الريف؛ واقرحت تحويل وجهة بعض الأموال المخصصة لأعضاء البرلمان الريفين لصالح مشروع طويل الأجل للمرأة.

٣١ - وواصلت الكلام قائلة إن الحكومة رغم كونها تبدو ملتزمة بتغيير التشريع المتضمن تمييزا، تباطأت في اتخاذ إجراءات. وذكرت أنها تبادلت الحديث مع نيباليات عام ١٩٩٥، على أثر مؤتمر بيجين وأثنى أكدن جميعا ضرورة تعديل النصوص التشريعية المخالفة للأصول. ولذلك، كانت تتوقع، بعد أربع سنوات من المؤتمر أكثر من مجرد شعور الحكومة بطابع الاستعجال.

٣٢ - السيد شاكي (نيبال): أكد أن منظمات غير حكومية شاركت في صياغة تقرير نيبال. وقال إنه يجب حتما أن يكون تغيير التشريع المنطوي على تمييز من الأولويات. وقد يكون من المفيد تعيين حد زمني أقصى. وذكر، في هذا السياق، بأنواع التأخير التي تعود إلى عجز حكومة الأقلية الماضية وعدم استقرارها. وقال إن، الحكومة الراهنة ليست في الوضع نفسه، وإنه يشعر بثقة معقولة بأن الحكومة، إذا بقيت في السلطة طوال مدة السنوات

المراكز الموجودة، في غضون ذلك، أن تفرد يوما أو موعدا يُخصص لقضايا الأسرة أو الأحداث.

٣٩ - ثم قال إنه لم يسمع بأية حالة "موت بسبب المهر" في نيبال. وإن وقع شيء كهذا، فهو قد حدث، في راجح الظن، في الجنوب، أقرب المناطق إلى الهند، حيث تكثر الزيجات عبر الحدود المفتوحة، مع ما يلازم ذلك من مشاكل الجنسية وغيرها.

٤٠ - وأكد أن بغاء "الدويكي" و "البادي" يُعتبر أمرا فاسدا، وأن ثمة عدة برامج للقضاء عليه، علما بأن المنظمات غير الحكومية تبذل الكثير لإثارة وعي الجماهير. وبالمقابل، يتجذر تحسيد الأطفال لشخص الإلهة كوماري في أعماق التقاليد، وحتى الملك يتعبد للإلهة المثلة بشخص طفلة على هذا النحو. غير أن الأطفال حاليا يصبحون كوماري في السابعة أو الثامنة من العمر ويكفون عن ذلك في الثانية عشرة.

٤١ - وتابع قائلا إن النساء لا تترع إلى الإبلاغ عن العنف المتري، لأنهن - إن تركن أزواجهن - فلا خيار أمامهن سوى العودة إلى المنزل الأبوي. ولهذا الحل مشاكله، فبحكم التقاليد، لا يُنتظر من الابنة أن تعود إلى أسرتها بعد تزويجها. وليس من المجدي في الوقت الراهن أن تنشئ الحكومة منظومة ملاجئ للنساء.

٤٢ - وأشار إلى أنه سجل اقتراح السيدة فريير المتعلق ببرنامج لتغيير الكليشيهات الجنسانية. وستنظر حكومته في هذه المسألة حسب المقتضى، وهو يعتقد أن ردها سيكون بما يُثبت أن لديها حقا الإرادة السياسية اللازمة، إلى جانب القدرة على ترجمة هذه الإرادة فعلا واقعا. وستضع الحكومة أيضا موضع اعتبار مقترح السيدة فنغ كوي، بشأن استهداف المرأة الريفية، عن طريق برنامج طويل الأجل،

للمشافي هو ٧٥. وما فتئت مبادرة "الأمومة المأمونة" تعمل منذ ١٩٩٣. إلا أنه لا يجري إلا ١٣ في المائة من عمليات التوليد بمساعدة قابلات تلقين التدريب، ناهيك عن العناية في المستشفيات؛ ونسبة ٨٧ في المائة الباقية في إطار الأسرة، وتقوم عادة حماة الزوجة بدور القابلة.

٣٦ - واستطرد يقول إن عمليات الإجهاض لا يُسمح بها، بموجب التشريع الجديد، إلا عندما تشكل خطرا يهدد حياة الأم أو صحتها الجسدية أو العقلية، وفي حالات الاغتصاب أو سفاح القربى. ولا بد للمرأة من موافقة زوجها لإجراء العملية، في حين تحتاج العازب إلى إذن من والديها. ومع أن هذه الأحكام لا تتسق مع الدستور، فقد تحقق الكثير منذ ١٩٩٠. ومن الواضح أن موت الأم من جراء الإجهاض غير مقبول، على أعتاب القرن الحادي والعشرين، على أن إضفاء طابع ليبرالي متحرر على تشريع نيبال الخاص بالإجهاض لن يجدي بحد ذاته: فالبلد في أول مراحل إنشاء بنيته التحتية الضرورية، وهو ليس في موقع يسمح له بالتنفيذ الكامل للتشريع القائم.

٣٧ - وأضاف أن الراديو والتلفزة، يُستخدمان للترويج لمنع الحمل، لكن التلفزة لا تغطي البلد كله، كما أن غير المثقفات يجدن صعوبة في فهم الحملة. وفي المجتمع النيبالي، يتردد حتى الرجل إزاء دخول صيدلية لشراء الرواقل.

٣٨ - وذكر أن الأولاد الذين يتزل أبواهم السحن والذين لا قريب لهم يرعى شؤونهم، يبقون، بموجب تشريع نيبال، مع أبويهم. وفي نيبال حاليا ٧٥ مركزا إداريا، وليس في المركز سوى محكمة واحدة للنظر في القضايا المدنية والجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ١٦ محكمة استئناف ومحكمة عليا واحدة. وتقوم الحكومة حاليا بصياغة تشريع ينص على إنشاء محاكم للأحداث ومحاكم للأسرة. ولما كانت الميزانية تعاني أقصى درجات الضغط، طلبت الحكومة من محاكم

سيجري تمويله بتحويل بعض الأموال المتوافرة عن وجهتها الأصلية.

٤٣ - السيدة تايا: قدمت التوصية التالية باسم اللجنة ككل. أولاً، يجب أن يتضمن التقرير القطري المقبل التعريف المناسب للتمييز، ومعلومات من الحكومة عن تنفيذ المادة ١ من الاتفاقية. وثانياً، يجب تعديل القوانين المنطوية على تمييز، غير المنسجمة مع الاتفاقية، على جناح السرعة. وهذا يقتضي إرادة سياسية بالغة القوة. وثالثاً، ينبغي تنظيم برامج توعية ودعوة لجميع المسؤولين عن إنفاذ القانون. ورابعاً، ينبغي البدء في حوار ثنائي بين البلدان المضيفين والبلدان المرسلات للمهاجرات، بغية التصدي لمشكلة المتاجرة بالبنيات. وخامساً، على الحكومة تهيئة مزيد من الفرص لإدراج الدخل والقيام بالمشروعات الخاصة، خاصة في أوساط المهمشات ونساء الريف، وذلك لمحاربة الفقر. وسادساً، لا بد للحكومة، لدفع عجلة تعليم الإناث، من اتخاذ تدابير عقابية بحق الأبوين اللذين لا يقومان بواجبهما بصدد التعليم الإلزامي، ومن التعاون مع المنظمات غير الحكومية لإعداد حملات توعية شاملة للجماهير لصالح تعليم المرأة. وسابعاً، ينبغي أن يُضفى على الإجهاض طابع الشرعية بصورة ملائمة، كما ينبغي توفير خدمات لسلامة الإجهاض.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.